الـــتوتر الثقافي في المجتمع الجزائري

مـسارات و مـظاهر.

د. وشنان حكيمة

جامعة سكيكدة

مـــلخص:

نتصدى في هذا المقال، لموضوع يبدو من خلال عنوانه، أنه ترفي أو من المواضيع الزائدة (التوتر الثقافي)، غير أن تحليله يكشف أنه موضوع نعيش به حياتنا، في كافة مناحيها: اقتصادا و سياسة و فكرا و أساليب عيش. فهو وجودنا، و لا نستطيع فهمه خارج تاريخنا، كما أن فهمنا له بغير ذلك عديم الجدوى. هذا ما نتبينه انطلاقا من تحليل زاويتين أساسيتين: نوضح من خلال الزاوية الأولى، كيف أن الثقافة هي في الحقيقة مسارات تاريخية في حياة المجتمعات، و ليست مسارا واحدا مشتركا فيما بينها. و نشرح من خلال الثانية، مظاهر التوتر الثقافي في مجتمعنا كما تقدمه لنا يومياتنا فعلا و قولا، سلوكيات و علاقات.

الكلمات المفتاحية: التوتر الثقافي، المسارات التاريخية، مظاهر التوتر الثقافي.

مقدمة: تجمع المؤلفات الدائرة حول الثقافة و قضاياها، أنها ظاهرة اجتماعية توجد في جميع المجتمعات الإنسانية إلا أن لكل مجتمع ثقافته الفريدة، التي تعكس طريقته في الحياة ولفهم الثقافات لابد من رؤيتها في ضوء قيمها و معاييرها و البيئة المنتجة لها، غير ذلك يبقى ضرب من الوهم.

و ليست الثقافة، المحدد الأساسي لشخصية الإنسان فحسب، بل و لكيان المجتمعات وخصوصياتها التاريخية الثقافية أيضا، سواء في الجانب المادي أو المعنوي. فالتاريخ الثقافي و الوعي به، لا يتكون دفعة واحدة و بنفس الشاكلة عند كافة المجتمعات.

والتاريخ الثقافي لمجتمعنا، تشكل على مراحل تاريخية طويلة و مختلفة، لكنه لا يزال متوترا فرغم أن حياته قد تغيرت (سيارات فخمة، بيوت كبيرة و راقية، الهواتف النقالة الفضائيات، كثرة خريجي الجامعات و المعاهد...) إلا أنه لم يحدث نقلة نوعية موازية من الناحية الثقافية المعنوية (ذهنيات، سلوكيات، علاقات، لغويا...) وأن أفراده يعانون من عقدة النقص من الغرب ويقلدونه، مستهلكين كل ما ينتجه، خاضعين لثقافته.

أولا. الثقافة : مســـارات تاريخية:

كثيرة ومتنوعة هي، التعريفات التي قدمها العلماء لمفهوم الثقافة، فما من أحد كتب عن الثقافة، إلا و أشار إلى تعقيد المفهوم، ما يصعب عملية الإحاطة الشاملة به و يجعل عملية الاختيار الدقيق و الصائب، لمن يبحث بشأنها صعبة."لقد أحصى الدارسون في بداية خمسينيات القرن الماضي قد أحصوا أكثر من مئة و ستين تعريفا مختلفا للثقافة، و لا شك أنها اليوم تربو على المئتي تعريف، أما ما تم اكتشافه من الثقافات في العالم، فهو يزيد على ثلاثة آلاف ثقافة تتميز كل منها بخصائص و سمات معينة." (1)

لذلك وتفاديا للوقوع في وهم الاختيار الصحيح و الصائب، نحدد مفهوم الثقافة، من زاويتين إثنتين، هما المعنى العام، أي الذي نجده في التعريفات اللغوية و التي تنظر إلى الثقافة كظاهرة إنسانية اجتماعية شاملة و لا تتعلق بجماعة محددة. و المعنى الخاص أو الإصطلاحي.

1-المعنى اللغوي العام للثقافة: يدل مفهوم الثقافة في اللغة العربية، على التهذيب و العقل، أي أن الثقافة تعمل على تهذيب النفس والعقل، بالعلوم و المعارف و الفنون و الآداب، و غيرها من أصناف المعرفة.(2)

وفي اللغة الفرنسية، كانت الثقافة، تعني الطقوس الدينية في القرون الوسطى، ثم أصبحت تعبر عن فلاحة الأرض في القرن السابع عشر، و عبرت عن التكوين الفكري في القرن الثامن عشر. و في ألمانيا كانت الثقافة تشير إلى التقدم الفكري. (3)

2-المعنى العام، الإصطلاحي للثقافة: وضمنه نختار ما يلي:

- يعرفها "مالك بن نبي" بأنها مجموعة من الصفات الخلقية و القيم الاجتماعية، التي يلقاها الفرد منذ ولادته، كرأسمال أولي في الوسط الذي ولد فيه، و الثقافة على هذا هي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه و شخصيته."(4)
- يعرفها "هوبل" بأنها: "ذلك الكل المتكامل من أنماط السلوك، التي تميز أفراد المجتمع و التي لا تنتج عن العوامل الوراثية البيولوجية"(5)
- و يعرفها "تايلور" بأنها: "ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة و العقائد و الفن و الأخلاق و القانون و العرف و كل المقدرات و العادات الأخرى، التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في المجتمع"(6)

وتبرز أهمية الثقافة من خلال الدور الأساسي و الحاسم، الذي تؤديه في حياة الفرد و المجتمع و الذي يمكن إجماله في النواحي التالية:

1-توفر للفرد نماذج السلوك و التفكير و المشاعر، التي ينبغي أن يكون عليها، خاصة في مراحله الأولى، بحيث ينشأ على قيم و عادات تؤثر في حياته. كما توفر له، المعاني و المعايير التي يستطيع أن يميز في ضوئها ما هو صحيح و ما هو خاطئ و ذلك بحسب طبيعة ثقافة مجتمعه.

2-توفر للأفراد تفسيرات جاهزة عن الطبيعة و الكون و أصل الإنسان و دورة الحياة، و هذا أيضا بحسب ثقافة المجتمع.

3-تنمي الثقافة الضمير الحي و الواعي عند الأفراد، بحيث يصبح هذا الضمير فيما بعد الرقيب القوي على سلوكياتهم، و مواقفهم.

و إذا كانت الثقافة، كمفهوم تعاني من التعدد و التنوع، فإن الأكيد المتفق عليه، أن لكل ثقافة مسارها التاريخي، فلا يوجد مسار واحد لجميع الثقافات، فالثقافة تعبير عن مرحلة تاريخية بعينه، تتشكل في إطار الوعي التاريخي لمجتمع ما و من خلاله، لذلك تتعدد المسارات بتعدد الثقافات عبر التاريخ. يقول "مال بن نبي" : "لا يمكن لنا أن نتصور تاريخا بلا ثقافة، فالشعب الذي فقد ثقافته قد فقد تاريخه". (7)

و إذا ما سيطرت ثقافة ما و انتشرت و تحولت إلى ثقافة مركزية و أصبحت باقي الثقافات في الأطراف، أصبح مسار الثقافة المركزية، هو العصر و التاريخ و مسار لباقي المسارات، يعادل الثقافة العالمية و غيرها ثقافات محلية. و التاريخ يخبر بذلك و يؤكده، ففي عصر الحضارات القديمة (المصرية، ما بين النهرين، اليونانية، ...) كانت ثقافة كل منها، تمثل الثقافة المركزية و غيرها ثقافات الأطراف، و حدث نفس الأمر مع الحضارة الإسلامية، حين كانت تمثل الثقافة المركزية و غيرها ثقافات أطراف، و هكذا. و في عصرنا الحالي الثقافة الغربية مركز و الباقي أطراف. و في ظل سيطرة المركز الأوروبي اليوم و ترويجه لثقافته بكل الوسائل، خارج حدوده إلى باقي الثقافات، أصبح مسار التاريخ الأوروبي، هو مسار جميع الثقافات الأخرى. فنحن في القرن الواحد و العشرين ولازال التاريخ، محدد و يبدأ منذ ولادة السيد المسيح، و كأن قبل ذلك لم يكن هناك تاريخ و لا ثقافات و لا شعوب، و بذلك يستمر الاعتقاد الراسخ بأن ميلاد المسيح هو الحد الفاصل بين ما قبل التاريخ و ما بعد التاريخ، بين القديم و الجديد، و في داخل هذا الاعتقاد يحضر النموذج الأوروبي المحدد لبداية تاريخ ثقافة و نهايتها، علما أن لكل ثقافة بدايتها في التاريخ، فاليابان تبدأ التاريخ كل مرة ببداية تولية الإمبراطور العرش و العبرانيون، يبدؤون التاريخ منذ أكثر من خمسة آلاف عام، منذ خلق الله العالم، و المسلمون يبدؤون بالتاريخ الهجري. أي أنه لا توجد نمطية في المسار التاريخي لكل الشعوب و الثقافات. إنما من يحتل المركز هو الذي يفرض مساره على باقي الثقافات ويجعل العالم كله يمتثل بمساره هو، فنهاية قرن و بداية آخر تضع كل الشعوب في مسارها.(8)

و مع هذا الوضع يزداد الاغتراب الثقافي و الحضاري عند كل الشعوب، باستثناء ثقافة المركز، وفي خضم الإعجاب بالحاضر، يتم نسيان الماضي و في زحمة الوعي السياسي، يتم طي الوعي التاريخي. علما أن هناك فرق بين التاريخ و الوعي بالتاريخ، فالتاريخ ليس زمانا أو عصورا و سنوات طبقا لدورات الأفلاك، فهذا زمان كوني فلكي، لا يشعر به أحد. أما التاريخ فهو الوعي بالتاريخ

و الزمان الكوني هو زمان كوني شعوري. فلك مجتمع شعوره بما يعيشه في تاريخه و حسب ثقافته. فالخصوصية التاريخية و من ثمة الخصوصية الثقافية، تميز بين الشعوب، فالمسلم لا يزال يقرأ البخاري و يلبس القميص و يطول اللحية، يريد من وراء ذلك أن يسترجع عصر النبوة و الصحابة، رغم أن الغرب ينظر إليها على أنها ثقافة العصر الوسيط ، و الياباني و الهندي و الصيني لا يزال كل منهم، يلبس ثياب الراهب و يحلق شعره و يتعبد في المعابد الخاصة بهم، حتى ولو كانت في الجبال. إذن فالوعي بالتاريخ لا يتعدد فقط بتعدد الثقافات و الشعوب و لكنه قد يختلف من فرد لآخر، فلا يوجد تاريخ واحد لكل الشعوب بل هناك وعي تاريخي متعدد عند كل الشعوب و ربما عند كل فرد. (9)

ثانيا. عوامل و مظاهر التوتر الثقافي في مجتمعنا:

ينشأ التوتر، من الخلل و الفشل، يدفع إليه الخوف من تكرار التجربة، ما يخلق شكا في المبادئ أو القدرات أو في الأهلية، هكذا تبدو المفارقة بين ما نريد و نرجو و بين ما نفعل وننفذ و يبدأ الكلام الكبير و الكثير، أمام الفعل القليل و الضعيف.(10)

نحن مجتمع كونته الثقافة، أي أن ثقافته هي كيانه، و وجوده الثقافي يدل عليه أكثر من وجوده الواقعي المادي. مع ذلك فرقت الثقافة بين أفراده، و أصبحت ثقافته متوترة و معها توترت نواحي الحياة الأخرى. حتى أصبحت حياة أفراد المجتمع الجزائري معدومة الطمأنينة و الثقة و الاستقرار، يعبر عنها كثرة الأوصاف الضدية: معرب–مفرنس، أمازيغي–عربي، إسلامي–علماني. وبدا عالمنا الثقافي، كما وصفه "عمار بلحسن" رماديا، أشبه بصحراء سائدة، لا ينبت فيها إلا بعض الصبار، التي تختزن ماءها و نسغها مؤونة منذ سنوات تعتاش منه، في انتظار غيث مستحيل، كأرض تمص مخزونها متدهورة نحو التصحر النهائي، تذوي براعما و يجف ضرعها و زرعها، لتترك اليباس يعيث في دبالها بلا هوادة. (11)

و مع هذا العالم الثقافي، بدت حياتنا كأنها لا تتجدد لأن ثقافتها لا تتجدد، كما أن الثقافة لا تتجدد لأن الحياة لا تتجدد علما أن من قوانين الحياة و في كل الأمم، التغير و التجديد و التحديث، بل يقال ما بعد الحداثة. إذن أين نحن من التجديد وجودا و ثقافة؟ أين موقعنا من العصر الذي نعيش فيه اليوم؟

أم أننا لم نستطع التجديد لأننا لم نستطيع الخروج من القديم، الذي لا يزال متمكنا منا، يأسرنا حتى انشطرت قناعاتنا بشأن حداثتنا، إما في العودة إلى القديم أو في التقليد.

لابد من الإشارة إلى أن التوتر في الثقافة، ينشأ عن التوتر في المجتمع، لكن ليس بشكل آلي فالمجتمع هو الأرض الخصبة لتنوع الآراء و تعددها و تناقضها، و هو مسرح أدائها السلبي أو الإيجابي ومع أن الأداء الثقافي يكون في كثير من الأحيان أداء فرديا، غير أن صفته الجماعية أو المجتمعية هي التي تكسبه بعده. فما لم يكن له أثر في المجموع العام، يسقط و لا يتم تداوله. إذن الثقافة، شأن مجتمعي أولا، لكن لا ينفي أن تكون عامل تحريك و توتر. إن المجتمع ينتج نفسه و يسير نفسه ويعيد إنتاجها بمساهمة جميع أفراده و فئاته.(12)

صحيح أن التوترات، ظاهرة عرفتها كل المجتمعات، باختلاف محطاتها التاريخية، لكنها كانت محطات، قادت البعض منها إلى الأفضل، مثل الدول الغربية المتقدمة، أما بالنسبة لمجتمعاتنا العربية و الإسلامية ومنها المجتمع الجزائري، فقد كانت دائما و لا تزال مشكلات و عوائق تحول دون تحقيقنا للأفضل المطلوب. يقول "عمار بلحسن" : "لم تعرف الثقافة الجزائرية المعاصرة، سوى الانقطاعات و المفترقات و التوترات و الانشقاقات، ولم تتأسس كنسيج من العلاقات و التبادلات و الحوارات، في فعاليات و ممارسات جماعية مغيرة و مدونة، تغذيها الكتابة ، كعملية حداثية و عصرية، و تعطي الفعل الثقافي قيمة و مقاما يحقق اندماج المثقفين في شؤون المجتمع و إنصاتهم لتحولاته و تغيراته، فليس ثمة مجالات معينة و محددة و مستقلة، تسمح بإنجاز حوار فكري اجتماعي عام، منتظم و دائم بين المثقفين و القراء و المجتمع." (13)

و السؤال الذي يطرح، لماذا حظنا من التوتر الثقافي بهذا الحجم و بهذه الصورة؟

في الحقيقة لا توجد إجابات جاهزة لهذا السؤال، لكن توجد حقائق، بائنة للعيان و لا تحتاج إلى شرح، بل يكفي ذكرها. لأنها تعرض نفسها في يوميات أفراد المجتمع الجزائري و سلوكياته و علاقاته و طريقة تفكيره. هذه المظاهر العوامل، نقدمها كما يلي:

1-الثقافة الضدية المتوترة: لا يستطيع أحد أن ينكر أن المجتمع الجزائري، ومنذ التسعينيات و أزمتها التي تبدو كما هي معطاة، سياسية- اقتصادية، قد تحول معها إلى الديمقراطية و عهد الانفتاح، أنها أيضا جرت إليه توترا إيديولوجيا، يصنف أفراده و فئاته، حسب انتماءاتهم السياسية و الفكرية. فأصبح الفرد الجزائري إما أنه إسلامي أو علماني، ينتمي إلى التيار كذا أو التيار كذا، ما نجم عنه عدائية سياسية اجتماعية، تجلت في ثقافة يومياته، بدءا باللباس و تمظهراته و التصنيفات الثقافية التي تتبعه، فهذا تصنيف(الأخ و الأخت، سلفي و سلفية) يدل على أصحاب اتجاه الفكر الإسلامي، يظهر في هيئات: القميص، السروال القصير، الحجاب، النقاب. و في السلوكيات: عدم مصافحة المرأة، عدم الاختلاط بين الجنسين في الأماكن و وسائل النقل، والأعراس. حتى أصبحنا نرى في الواقع أن هذه الفئات قد تشكل لديها اعتقاد بأنها متميزة، إلى حد خولت لنفسها انتقاد غيرها و الحكم عليه بالفسوق و الفجور و حتى الكفر.

وليس هذا فحسب، بل إن التوتر طال لغتنا، فالأمازيغي يطالب بحقوق خاصة به (الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية و فرضها في المؤسسات التربوية) و كأننا لا نعيش في مجتمع واحد و الحقوق مشتركة. فأضحت ثقافتنا حدية مبنية على المتقابلات، و ليس هناك حقول مشتركة أو فضاء مشترك بين المتناقضين يمكن الالتقاء فيه. ألا يقال: "بضدها تتميز الأشياء" و "الضد يظهر حسنه ضده". إذن كيف يسود الوئام، ثقافة لا تجد حقولا مشتركة لأفرادها واتجاهاتهم و لم يتعودوا على أن الاختلاف قد يكون رحمة، لأنه قد يولد التسابق للإبداع و إيجاد الحلول لمشاكل الواقع؟

إن الثقافة الضدية تخلق المشاكل، و ثقافتنا الضدية أوجدت لنا مشاكل كثيرة، منها: (14)

-الفوارق بين المدينة و الريف.

-الفوارق بين المتعربين و المتفرنسين.

-الفوارق بين الفئات المحظوظة و الفئات الدنيا (المهمشة)

-إزدواجية اللغة.

كما تخلق التكاذب، فالكل يكذب على الكل و يخادعه و ينافقه. فالمواطن يكذب على السلطة و الطالب يكذب على أستاذه، و المقاول يكذب على المؤسسة. هكذا هو واقعنا، أصبح مدخل حياتنا، مدخل الكذب. "و الكذب لا يصنع ثقافة صادقة، و الوطن لا يبنى إلا على الصدق". (15)

2-اعتماد حلول الغرب لمشاكل واقعنا: كذبت التجارب كل اعتقاد قائم على أن الحلول تستورد لأن الحل لأية مشكلة، ينبع من بيئتها تلاءما مع خصوصياتها. و مع ذلك لا نزال في مجتمعنا نستورد كل شيء. فقد استوردنا أنظمة الحكم و نماذجها، و طرائق اللباس و أساليب الطعام والمشرب، و الاحتفال بالمناسبات (أعياد الميلاد) ونظم التعليم و مناهجها و تصاميم البناء و هندستها و طرائق التربية و أساليبها و تنظيم المدن و تخطيطها و أسلحة القتال و الفن و الأدب و الغناء. وانجرفنا في الاستيراد من الغرب، حتى نسينا التحيات الخاصة بنا، وعوضناها بتحيات أخرى و كذا اعتذاراتنا و مسامحاتنا لبعضنا عوضناها باعتذاراتهم (SORRY,PARDON).

و مع هذا الانجراف هل يمكن القول أن شخصيتنا الحضارية، بقيت دون أن يمسها شيء من التغيير ؟ و أن ثقافتنا لم يعتريها التغيير؟

النتيجة أننا نعاني كثيرا من القصور في اللحاق بركب التقدم و سنبقى كذلك، إذا كنا نعتمد جهود غيرنا و أساليبه في حل مشاكلنا و على أساسها ننظر لأنفسنا.

3-التوتر الاقتصادي: إن حقول الحياة في المجتمع مترابطة، فما يصيب حقل ما ينعكس على الحقول الأخرى. كما أن النظام السياسي المنتهج يحدد مسار الحقول الأخرى و يوجهها، و تجارب مجتمعنا تؤكد بحسب دراسات أصحاب الشأن و المختصين، أنها

لم تنجح في تحقيق التقدم، فلا النظام الاشتراكي أخرجها من مأزق التخلف و لا النظام الرأسمالي، ألحقها بالركب الحضاري العالمي في ظل عولمة زادت الطين بلة، لأنها وترت اقتصاد دول الأطراف عامة حينما فرضت تحول العالم إلى منظومة من العلاقات المتشابكة، تزداد تعقيدا لتحقيق نظام اقتصادي واحد، يعتمد فيه العالم على بعضه بعضا، في تبادل الخدمات و المنتجات ورؤوس الأموال.

هذا التبادل، به تقضي العولمة الاقتصادية على قدرة الدول العربية على إدارة اقتصادها الوطني، بل و تتحول إلى مشتري لسلعة الدول الغربية، دون أن تمتلك خطوط دفاع أو استراتيجيات حماية، فتسقط في التبعية، التي جاهدت من أجل التخلص منها منذ زمن طويل لكنها و للأسف، تبعية هذه المرة تتطلب جهودا مضاعفة، لأن الإحكام بات أقوى و أمتن.

و لم تمنع الجزائر من هذا الإحكام الذي فرض عليها الانفتاح الاقتصادي على الخارج، حتى تحقق النهوض لكن من قبل الغير و ليس بالاعتماد على الذات. إذن هكذا بدأت مسيرة المجتمع الجزائري مع العولمة الاقتصادية، فمنذ سنوات الأزمة القاتلة في التسعينيات من القرن الماضي عاشت الجزائر أزمة اقتصادية خانقة ومديونية خارجية وصلت إلى حدود 23 مليار دولار، و تدهور في سعر النفط، وانخفاض في نسب الاستثمار في القطاع الصناعي، ما انعكس سلبا على الوضع الاجتماعي عامة، بداية بالعمالة و تقلص مناصب الشغل، (16)

كما كشف هذا الانفتاح، أن مدى التعامل مع السوق الأوروبية قد بلغ درجة تفوق غيرها، كالولايات المتحدة الأمريكية، و اليابان، لأن السوق الأوروبية تعد من أهم الزبائن المتعاملين مع الجزائر، إذ تمثل المحروقات مثلا: أكثر من 95 بالمئة، من الصادرات الجزائرية إلى المجموعة.(17)

و الثقافة لا تستطيع أن تزدهر في زمن التبعية، التي فرضها الانفتاح الاقتصادي على الخارج حين أرسى القواعد السياسية التي يريدها الغرب الرأسمالي، فكرة و ممارسة، و على نطاق واسع شمل تجزئة التكامل الاقتصادي و السياسي، فخلق الوعي الاقتصادي المتخلف و على جميع المستويات التي تندرج ضمن الركائز الاقتصادية. ولعل من أهم المظاهر الاقتصادية التي طالت مختلف مستوياتنا، كظواهر مرضية: الرشوة و المحسوبية و الزبونية و روح الاتكال و المضاربة، و كلها ممارسات طالت مجالات حساسة مثل التوظيف و الترقية و التعيين في مناصب قيادية في مختلف مؤسسات الدولة. (18)

4-العولمة أحد أشكال الهيمنة الغربية على ثقافتنا: تعني العولمة لغويا، التعميم و الانتشار لنمط معين سواء في الاقتصاد أو السياسة أو الثقافة. أما اصطلاحا، فقد تكاثرت تعريفاتها، فالجابري مثلا و في تمييزه بين العولمة و العالمية يقول:" العولمة (Globalisation) مفهوم يختلف عن العالمية(Universalisme) فالعولمة نزعة توسعية، في حين أن العالمية هي طموح إلى الارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي، فالعولمة احتواء للعالم و العالمية تفتح على العالم.(19)

هذه النزعة التوسعية، تعبر عنها المركزية الأوروبية في عصرنا الحالي، فهي شكل من أشكال الاستعمار الجديد في هيمنته على غيره، باسم النفوذ و الأحلاف العسكرية في عصر الاستقطاب، و الشركات المتعددة الجنسيات والتجارة العالمية و اقتصاد السوق و العالم ذو القطب الواحد و النظام العالمي الجديد و ثورة الاتصالات و الوعي الكوني و العالم قرية واحدة.كما تظهر في إحكام الحصار حول مناطق الاستغلال، الاقتصادي أو السياسي أو الحضاري عن المركز، مثل حصار العراق و ليبيا و إيران، لأن احتمال ظهور قطب ثاني من المنطقة العربية الإسلامية، وارد و الدول الأوروبية تعمل على منعه من الظهور، بكل الأساليب. فلا يوجد إلا الوطن العربي الإسلامي، الذي يحتمل أن يأتي منه التحدي للعالم ذي القطب الواحد، و من هنا تأتي معاداة الغرب للإسلام بوجه عام و التركيز على ضربه و حصاره.(20)

والجزائر لم تمنع من العولمة وانعكاساتها و التحديات التي تفرضها عليها، بإرادتها أو غصبا عنها، ففي البعد الثقافي للعولمة، نجد المجتمع الجزائري، يتعرض كغيره من المجتمعات لاستهلاك كل أنماط الثقافة الغربية و منتجاتها: صناعة و اتصالات، وغذاء و مختلف أنماط الحياة، و يكفي النظر إلى أسواقنا و المنتجات الأجنبية، التي تعرضها، أو الرجوع لمؤسساتنا التربوية ومناهجها و مضامين

موادها و كتبها، أو حال حياة تواصلنا الاجتماعي، نعلم أننا نتعرض لعملية تذويب ثقافي و أننا أمام إيديولوجيا، تحاصرنا من كل الجهات و تسعى للسيطرة علينا و إلهائنا. إنها إيديولوجية المسيطر، "فلا توجد ثقافة عالمية واحدة، إلا ثقافة المسيطر الذي يمتلك أدوات إبداعها و نشرها، فالثقافة لا تكون إلا خاصية مرتبطة بحضارة و شعب و لغة." (21)

كما أن عملية التحول الديمقراطي و التعددية السياسية و الدخول في اقتصاد السوق، جعل همنا السياسي يدور في حقل مفاهيم: الديمقراطية و التعددية السياسية و الليبيرالية و احترام حقوق الإنسان و الحرية و المساواة و المجتمع المدني و غيرها. هذه المفاهيم قد يفهمها البعض و قد لا يفهمها البعض الآخر، لكن مع ذلك ننادي بها و نستميت في المطالبة بها و الدفاع عنها، و ننسى في غمرة اعتزازنا بأننا أصبحنا نملكها و نتحدث بها، أننا لم نزرعها و لم نحصدها، فكيف نعيش

بها و في ظلها؟ و المجتمع لا يعيش حرا، مستقرا، مطمئنا، إلا بما ينتجه هو. لذلك أصبحنا نشتكي من انتشار: الجرائم (قتلا و سرقة و خطفا) والفساد (إداريا و سياسيا و أخلاقيا واقتصاديا و اجتماعيا و فكريا) وضياع القيم.

و الأمر من ذلك ننسى أو نتناسى، أن هذا العالم المفاهيمي الذي نتشدق به و نطمح إلى تحقيقه ممارسة، آلية من آليات النظام الدولي الجديد الذي يتدخل في شؤوننا، مستخدما إيانا. كما نعمى على أن هذه الدول الكبرى، التي تتظاهر بالحرية و الديمقراطية، تؤيد أبشع أنواع الظلم و الاستبداد و التسلط تمارسها دول أخر تتقدمها ، إسرائيل، كما أن الدول التي ترفض الخضوع لها (للدول الكبرى) و تتمسك بسيادتها الوطنية، و تأمينها للاستقلال الاقتصادي، تسلط عليها عقوبات اقتصادية تصل إلى الحصار مثلما حدث مع ليبيا و العراق و إيران. وما حدث مع غيرنا قد يحدث معنا.

5-ثقافتنا و ثورة الاتصالات: إن ما يشار إليه بثورة وسائل الاتصال و المعلومات، يغير بإرادتنا أو بدونها في حياتنا، فهي تهب لنا المعرفة و المعلومات و القيم و المفاهيم و الإيحاءات السلوكية و الأخلاقية، مخترقة كل حدود الزمان و المكان، ولا شك أن لهذه الهبة، عواقب تربوية و أخلاقية و ثقافية.

إن القنوات الفضائية، التي تهل علينا في كل بيت و ما توصله لنا كل يوم، و الكمبيوتر الذي أصبح في جميع المؤسسات و كل البيوت، و الأنترنيت وشبكات التواصل، كل ذلك يتيح لمجموع الناس نوافذ كثيرة على العالم، يقيمون من خلالها علاقات تفاعلية مع الثقافات و المنتجات و الخدمات. فقد أصبحنا نشاهد مزيدا من الجرائم و العنف و الجنس، كما نشاهد الصلوات و الحجيج و الطقوس الدينية و الثقافية المغايرة. كما نشاهد مختلف أخبار الفساد الاقتصادي و السياسي لمختلف الحكومات في مختلف دول العالم. و أيضا نتلقى آخر أخبار الاكتشافات العلمية (طبيا، فيزيائيا، فضائيا...) و بالمقابل نتأكد أننا لا نستطيع التحكم بهذه المعلومات المتدفقة إلينا، و لا أن نمنع أنفسنا من مشاهدتها، بدءا بالحكومة و انتهاء برب الأسرة، ما يعني أننا على وشك أن نعيش في عالم شفاف في مختلف أبعاده السياسية و الاقتصادية و الثقافية.

والجميع يعترف، بأن الثورة المعلوماتية، من أهم العوامل التي يقوم عليها التقدم. وثم علاقة و ثيقة بين ازدياد المعرفة و سرعة التغيير في كلا المستويين المادي و الروحي و القيمي، ذلك أن التكنولوجيا ليست مجرد آلات خرساء من المعدن و البلاستيك، بل هي قبل كل شيء مجال ثقافي و أخلاقي، يمتلك قدرة غير محدودة اليوم على الانتشار. فثقافتنا تتعولم اليوم، ليس بفعل وسائل الاتصال و الإعلام فحسب، أو بفعل ثقافي مجرد، بل بفعل البضاعة المعولمة أيضا، و التي نستهلكها، لأنها تحمل شحنات ثقافية منمطة من تصورات و سلوكيات التمدن و العصرنة و الحداثة، التي أخذت تحفر مجاريها في حياتنا و تقاليدنا و خصوصياتنا الثقافية.(22)

خـــــاتمة: وقفنا في هذا المقال مع موضوع التوتر الثقافي عامة و في الجزائر خاصة، بغية توضيح أن المسارات التاريخية للمجتمعات هي في الحقيقة مسارات ثقافتها، وهي متعددة، فالشعوب لا تعيش مسارا تاريخيا واحدا ومن ثمة فهي لا تعيش مسارا ثقافيا واحدا. و ما نعيشه في العصر الحالي، هو مسار الحضارة الأقوى أي الحضارة الغربية، التي حقبت تاريخها إلى تاريخ قديم و وسيط وحديث، و وضعتنا نحن الحضارة العربية الإسلامية في العصر الوسيط، مع أنها لا تستطيع نكران أننا في ذلك العصر كنا الأقوى و أن النقل كان يتم من عندنا إليها.

واليوم ومع أننا حاولنا النهوض و جربناه أكثر من مرة، إلا أننا فشلنا فاتجهنا بعد يأسنا إلى التقليد و الأخذ من الغرب، فوقعنا في مأزق التقليد الأعمى و الأخذ دون التدقيق و التمحيص، فأمسينا نشتكي من مضار هذا التقليد، سياسة و علما و اقتصادا و ثقافة، ونواجه مخاطر و تحديات الأخذ و قبول العولمة المتوحشة ونؤكد في نفس الوقت أن كل هذه الجوانب تنعكس في ثقافتنا المتوتر، التي تتطلب الإصلاح، ففيها خلاصنا، وهي السبيل الوحيد الذي تتقدم به الأمم .

فالثقافة، تفتح أفق الإنسان على مجريات الأحداث السياسية العالمية و التوقعات الاقتصادية، التي بإمكانها أن تطرأ على أي اقتصاد محلي، لهذا يبدو الاعتناء بالثقافة، السبيل الأمثل لتجنب انحراف المجالات الأخرى.

الـــهوامش:

(1)- سمير إبراهيم حسن: الثقافة و المجتمع، ط1، دار الفكر، دمشق، ، 2007، ص 29.

(2) رمزي أحمد عبد الحي: التربية و قضايا المجتمع المعاصرة، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2008، ص 86.

(3)-سمير إبراهيم حسن: المرجع السابق، ص30.

(4)مالك بن نبي: مشكلات الحضارة: شروط النهضة، ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين ، ط4، دار الفكر دمشق-سوريا- ، 2004. ص89.

(5) طلعت إبراهيم لطفي: مدخل إلى علم الاجتماع، دار غريب، القاهرة، د.س.ن.ص64.

(6) المرجع نفسه، ص64.

(7)مالك بن نبي: المرجع السابق، ص 92.

(8)حسن حنفي: حصار الزمن الحاضر (إشكالات)، ط1، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2004، ص 518.

(9) المرجع نفسه، ص 520.

(10)حسن إبراهيم أحمد: الثقافة المتوترة من ملامح المشهد الثقافي العربي، ط1، مؤسسة علاء الدين للطباعة و التوزيع، دمشق- سوريا_ ، 2004، ص26.

(11)عمار بلحسن: الكتابة و المنبر الغائب: المجلات الثقافية في الجزائر، في سليمان الرياشي و آخرون: الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان-، 1996، ص459.

(12)حسن إبراهيم أحمد: المرجع السابق، ص31.

(13)عمار بلحسن: المرجع السابق، ص459.

(14) المنصف الوناس: الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر، محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر 1988، في سليمان الرياشي و آخرون: الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان- 1996، ص 205.

(15)حسن إبراهيم أحمد: المرجع السابق، ص42.

(16)علي الكنز و عبد الناصر جابي: الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، في سليمان الرياشي و آخرون: الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية.ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان- 1996 ، ص228.

(17)ناصر يوسف: التبعية الاقتصادية و أثرها في صنع القرار السياسي: دراسة حالة الجزائر، في سليمان الرياشي و آخرون: الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان- ، 1996، ص380.

(18)العياشي عنصر: سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، في سليمان الرياشي و آخرون: الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان–، 1996، ص184.

(19)محمد عابد الجابري: العولمة و الهوية الثقافية، المستقبل العربي، العدد 228، فيفري، 1998، ص ص16-17.

(20)حسن حنفي: حصار الزمن، المرجع السابق، ص522.

(21)حسن حنفي: ما العولمة؟، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999، ص23.

(22) سمير إبراهيم حسن: المرجع السابق، ص ص422-423.

المراجع:

1-الجابري محمد عابد: العولمة و الهوية الثقافية، المستقبل العربي، العدد 228، فيفري، 1998.

2- الوناس المنصف: الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر، محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر 1988، في سليمان الرياشي و آخرون: الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان–، 1996 .

3-الكتز علي و عبد الناصر جابي: الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، في سليمان الرياشي و آخرون: الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان– 1996.

4-بلحسن عمار: الكتابة و المنبر الغائب: المجلات الثقافية في الجزائر، في سليمان الرياشي و آخرون: الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان– 1996.

5-بن نبي مالك: مشكلات الحضارة: شروط النهضة، ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين ، ط4، دار الفكر دمشق-سوريا- 2004.

6-حسن إبراهيم أحمد: الثقافة المتوترة من ملامح المشهد الثقافي العربي، ط1، مؤسسة علاء الدين للطباعة و التوزيع، دمشق-سوريا_ 2004 .

7-حسن حنفي: حصار الزمن الحاضر (إشكالات)، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2004.

8-حسن حنفي: ما العولمة؟،ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999.

9-رمزي أحمد عبد الحي: التربية و قضايا المجتمع المعاصرة،ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2008.

10-سمير إبراهيم حسن: الثقافة و المجتمع،ط1، دار الفكر، دمشق، 2007.

11-طلعت إبراهيم لطفي: مدخل إلى علم الاجتماع، دار غريب، القاهرة، د.س.ن.

12-ناصر يوسف: التبعية الاقتصادية و أثرها في صنع القرار السياسي: دراسة حالة الجزائر في سليمان الرياشي و آخرون: الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان– 1996.